

اقتصاد

٢٦ مشروعاً صناعياً للتنفيذ عام ٢٠٢٠

معمل لإنتاج أقمشة الجينز وآخر لعصائر الحمضيات في الساحل وأدوية بشرية في السويداء

هتاء غانم

حددت وزارة الصناعة ٢٦ مشروعاً صناعياً لتنفيذها خلال العام القادم (٢٠٢٠)، وذلك بناء على توجيهات الحكومة، والتي أكدت على التوسع بالمنتجات التصديرية وتأمين متطلباتها للوصول إلى أسواق خارجية جديدة، وتكثيف الجهود لتعزيز مكانة الاقتصاد الوطني، وتلبية احتياجاته، واستكمال إنجاز المشاريع الاستراتيجية والاستمرار بإحلال المنتجات المحلية، وتحديد المشاريع التي يمكن تنفيذها خلال العام القادم في مجال تأمين المنتجات الصناعية على اختلاف أنواعها، ولاسيما الخاصة بإحلال المستوردات وتوظيفه ليكون داعماً حقيقياً للاقتصاد الوطني.

اشتملت مشاريع الصناعة على مشروع زجاج الفلوت في شركة زجاج دمشق، ومشروع إقامة خط لتكرير السكر الخامي في شركة سكر تل سلح، ومشروع استكمال تأهيل مطحنتي الإسمنت والمنطقة الساحلية، إضافة إلى مشروع العربية لصناعة الإسمنت ومواد البناء، ومشروع خط إنتاج سجانز كامل في المنطقة الساحلية، إضافة إلى مشروع لإنشاء مركز فني للشبيخ، ومشروع آخر لشراء نول مع متماماته لعمل سجاد السويداء، ومشروع استكمال بناء السور والمستودعات في منطقة عين الفيجة ومشروع إنتاج وتكرير زيت الزيتون بطرطوس.

كما تم تحديد مشروع إنتاج الطاقات المتجددة، واستكمال تنفيذ خط توسيع تعبئة المياه بالنس (استبدال وتجديد)، ومشروع معمل آخر لتعبئة المياه الطبيعية في نبع السن، مع استكمال تنفيذ توسيع خط تعبئة المياه في وحدة مياه نبع بقرن (استبدال وتجديد)، وإبراج مشروع خط تعبئة المياه الطبيعية في منطقة الخفسة بحلب.

ومن المشاريع أيضاً، مشروع إقامة معمل لإنتاج البلوك الخلوي، وإقامة معمل لإنتاج الخميرة الطرية في شركة سكر تل سلح، ومشروع إنتاج السيرومات في الساحل السوري، ومشروع عصائر الحمضيات في الساحل السوري، ومشروع إنتاج البطاريات المغلفة في شركة بطاريات حلب.

إضافة إلى مشروع إقامة وحدات لإنتاج الألبان والأجبان في مناطق جغرافية متعددة في الساحل والغاب والقفنطرة، ومشروع إقامة معمل للأدوية البشرية يتبع لشركة تامميو في منطقة أم الزيتون في السويداء، ومشروع أقمشة الجينز في شركة نسج اللاذقية. ومن المشاريع أيضاً، مشروع معمل لصهر البازلت لإنتاج الخرطوم والأنايب والقضبان البازلتية في محافظة السويداء، ومشروع إضافة خط جديد لإنتاج الإسمنت في الشركة السورية بحماة، وآخر لاستكمال تطوير شركة المنتجات الحديدية والفولاذية في شركة حديد حماة لتطوير معمل القضبان الحديدية، إضافة إلى معمل إنتاج الطلاحي التبغية لمؤسسة التبغ، ومعمل إنتاج عبوات البريفون والسدادات للمؤسسة الكيماوية.

بعد ٢٠ يوماً على انطلاق مبادرة القطاع الخاص بصندوق دعم الليرة تاجر لـ«الوطن»: الصندوق لم يتدخل في السوق حتى تاريخه وضغوط لإلزام الجميع بالدفع



الوطن

أكد تاجر معروف في دمشق لـ«الوطن»، أن الصندوق الذي تقرر إنشاؤه على خلفية مبادرة قطاع الأعمال السوري للوقوف إلى جانب الليرة السورية بتاريخ ٢٠ أيلول الماضي، لم يتم استخدامه للتدخل في سوق الصرف حتى تاريخه، علماً بأن حاكم مصرف سورية المركزي اجتمع برجال الأعمال والمعينين بتاريخ ٢٩ أيلول الماضي، منوهاً بأنه غير معروف كم تاجرًا التزم بإيداع مبالغ بالدولار في الصندوق بشكل حقيقي، خاصة أن الإجراءات التنفيذية والحسابات في المصرف التجاري جازفة منذ ٢٤ أيلول الماضي. ورأى التاجر أن الجميع سوف يدفع، ويودع أموالاً بالدولار في الصندوق، وسوف يتم إلزام الجميع بالدفع، وفسر إجراءات تحديد الحسابات لبعض التجار بأن جزءاً منها للضغط عليهم بغية إيداع المبالغ المطلوبة منهم بالدولار. ووصف عملية التمثيل والإيداع بغير الواضحة حتى الآن، وأكد أن لا أحد في الوسط التجاري يعرف حق المعرفة كم هي المبالغ المودعة في الصندوق، وعدد المبادرين، لافتاً إلى أن مساهمة كبار التجار ورجال الأعمال في الصندوق إن تراقف مع تدخل سري وفعال للمصرف المركزي في سوق القطع من شأنه تحسين الليرة السورية أمام الدولار.

وعزا التاجر سبب تأخر صدور نشرة أسعار الصرف في السوق الموازية من غرفة تجارة دمشق بعد مرور ٢٠ يوماً على إطلاق وعد بذلك، إلى عدم انتهاء مبادرة رجال الأعمال، لافتاً إلى

أن إدارة هذه المبادرة تغيرت بعد أن أصبحت بإشراف مصرف سورية المركزي، وهذا ما سبب عدم توافر معلومات حتى الآن حول المبالغ التي تم دفعها من عمده، والقصة مسالة وقت. وكان رجال أعمال ومراقبون قد توقعوا تحسن الليرة، وانخفاض سعر صرفها إلى حدود دنيا نهاية الأسبوع الماضي، إلا أن الاستقرار النسبي هو السمة البارزة للسوق والأسعار تحوم قرب ٦٤٠ ليرة سورية للدولار.

وأعلنت الغرفة التزامها بالإعلان اليومي لسعر الدولار في السوق الموازية تعكس عبره حقيقة قوى العرض والطلب لإنهاء أي مواقع وهمية مع الالتزام التام بتسيير المواد الأساسية المستوردة والممولة بسعر الصرف الرسمي

لضمان عدم ارتفاع الأسعار في السوق المحلية، وذلك يوم الخميس ٢٠ أيلول الماضي، وحتى الأسس لم يتم نشر تلك الأسعار. وفي وقت سابق، أعلن مصرف سورية المركزي أنه سيشرع على الآلية التنفيذية للمبادرة التي أطلقها قطاع الأعمال لدعم الليرة السورية للوصول إلى مستوى مقبول لسعر الصرف بحكم المهام المنوطة به قانوناً.

المبادرة حسبما أعلن عنها القاشون عليها تقتضي قيام رجال الأعمال والمصدرين والتجار والصناعيين المستوردين بإيداع الأموال بالقطع الأجنبي «الدولار الأمريكي» في حساب خاص بهذه المبادرة لدى المصرف التجاري السوري وفروعه في المحافظات كافة وذلك تحت إشراف

المركزي، وبالتوازي مع ذلك أعلن رجال الأعمال في محافظتي حمص وحماة عن انضمامهم للمبادرة وبدء الخطوات العملية لتنفيذها من دون تفاصيل واضحة.

هذا وتم تسريب كتاب موقع من حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرقول، بإيقاف منح تسهيلات أو تحريك أي من حسابات لثمانية من كبار التجار، هم (عصام أنبوبا، أكرم حورية وإبراهيم شيخ بيد، محمد برهان ومحمد عماد بردان، سامر الشيب، محمد فليح الجندي) ومجموعتهم المتراپطة، إضافة لطريف الأخرس، ومجموعته المتراپطة، وذلك لحين انتهاء الإجراءات الرقابية على تلك الحسابات.

حاجة البلد ٢٠٠٠ صراف

«التجاري» يستلم ٥٠ صرافاً جديداً و١٠٠ لـ«العقاري» نهاية الشهر الجاري

مدير في «العقاري» لـ«الوطن»: طلبنا من المصارف الخاصة ربط شبكتنا بها لكنها رفضت



عبد الهادي شباط

كشف مدير لدى المصرف التجاري السوري لـ«الوطن» عن استلام ٥٠ صرافاً آلياً جديداً، وأنها قيد التركيب وفق خطة توزيع تم اعتمادها لدى المصرف حسب شدة الطلب والحاجة.

وبين أنه سيتم توزيع الصرافات الجديدة في مختلف المحافظات، مع التركيز على محافظتي حلب وحمص، بسبب خروج معظم الصرافات من الخدمة، إثر الظروف التي سادت تلك المناطق خلال السنوات حسب الحاجة، موضحاً أنه يتم العمل على تحويل مكتب لدى المصرف التجاري السوري في ساحة المرجة مركز يتسع لثلاثة صرافات جديدة.

بين جانبه، بين مدير لدى المصرف العقاري لـ«الوطن» أن عقد توريد ١٠٠ صراف مازال قائماً، ويتم العمل على تنفيذه، متوقفاً وصول هذه الصرافات مع نهاية الشهر الجاري، وأنه تم لخط خريطة توزيع خاصة لهذه الصرافات، عملت عليها لجنة خاصة، بعد دراسة الاحتياجات الفعلية، وخاصة المناطق التي

تسجل حالة ازدياد مستمرة أمام الصرافات.

وعن الحاجة الفعلية لتغطية كل احتياجات البلد من الصرافات والوصول لحالة مريحة في عملية سحب الرواتب والأجور والمعاشات مع نهاية كل شهر، بين المدير أن الاحتياجات تقدر بنحو ألفي صراف، على حين لا يتوافر منها سوى نسبة بسيطة، وخاصة التي مازالت داخل الخدمة، وعلى سبيل المثال لدى المصرف العقاري نحو ١٩٥ صرافاً تعمل حالياً ويتوقع أن يتحسن هذا العدد بعد تنفيذ عقد توريد ١٠٠ صراف جديد خلال الأيام المقبلة. وأوضح أنه في ظل الظروف الحالي والنقص الكبير في عدد الصرافات لا بد من التوجه لبدائل وحلول تسهم في حل مشكلة الصرافات الآلية وخاصة أن ثروة الطلب على خدمة الصراف تكون خلال الأيام الخسدة الأولى من كل شهر، وهنا يمكن توزيع العاملين في الدولة لشرائح وتخصيص كل شريحة بموعد محدد خلال الشهر لتوزيع رواتبهم، وهو ما يتم تنفيذه لجهة المتقاعدين وحقق فائدة جيدة لجهة تخفيف الضغط على الصرافات مع نهاية كل شهر، إن تقدر الكتلة المالية للمتقاعدين من العسكريين والمدنيين

الموئنة لدى العقاري بحدود ٥ مليارات ليرة، وهو ما يمثل ٣٥٪ من إجمالي الكتلة المالية للأجور والمعاشات الموطئة لدى المصرف العقاري، وبناء عليه يمكن

تعميم التجربة والتوسع بها عبر توزيع صرف أجور العاملين في الدولة على عدة أيام خلال الشهر. كما بين المدير أن الحل الثاني الذي لا بد منه هو توحيد منظومة عمل الصرافات وربط شبكات كل المصارف العاملة في البلد ضمن شبكة واحدة، بما فيها المصارف الخاصة، التي مازالت ترفض مثل هذا التوجه، وأنه لا بد من اتخاذ قرار لدى المصرف المركزي بإلزام المصارف الخاصة بربط شبكات صرافاتها بالخدمة مع العقاري والتجاري، الأمر الذي يفتح أمام المواطن حرية استخدام الصراف الذي أمامه ويخفف عن الصرافات العائدة لدى المصارف العامة. ورأى أنه لم يعد مقبولاً أن تبقى المصارف الخاصة ثابتة بنفسها عن الاشتراك في تقديم هذه الخدمة للمواطنين واقتصادها على عملاء هؤلاء المصارف فقط. ولا بد أيضاً من المساهمة في توفير سيارات نقل الأموال والتوسع في تدريب وتأهيل كوادر خاصة على تنفيذ مهمة تغذية الصرافات.

٢١٠ مليارات دينياً على الحكومة و٢٠ ملياراً على القطاع الخاص

مدير «التأمينات الاجتماعية»: ٦١٠ مليارات ليرة للمتقاعدين خلال سنوات الأزمة والمركز المالي للمؤسسة غير مهتز

صالح حميدي

ديون بقيمة ٢١٠ مليارات ليرة على القطاع الحكومي و٢٠ مليار ليرة على القطاع الخاص، ونصح جهات القطاع الخاص بالاستفادة من قانون الإعفاء من الفوائد والغرامات للمتأخرين عن سداد التزاماتهم تجاه المؤسسة قبل نهاية العام الحالي، أو تقديم طلب إيقاف المنشآت عن العمل وتجميد دفع الاشتراكات عن العمال للمؤسسة، مبيّناً أن تسجيل مئات آلاف العمال في التأمينات الاجتماعية مؤشر مهم على تحسن الواقع الاقتصادي والتجاري وبيئة الأعمال.

ولفت من جانب آخر إلى التعاون بين أطراف العمل كافة من القطاعين الخاص والحكومي لإنجاز قانون التأمينات الاجتماعية الجديد.

مدير العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمود دمراني أوضح أن القانون رقم ٤ لعام ٢٠١٦ كان قد أضاف الأعمال الإرهابية للمادة الخامسة الخاصة بإغلاق المنشآت، إذ سمح بموجبها بتقديم طلبات إيقاف مؤقتة نتيجة الإرهاب، إذ لم تكن قبل الأزمة.

وأشار إلى أن عدد المنشآت التي تقدمت بطلبات إيقاف بدأً بخولا، ولم يتجاوز ٤٨ منشأة وافقت المؤسسة على إيقافها وتجميد اشتراكاتها والتزاماتها المالية تجاه المؤسسة، قبل أن يرتفع العدد إلى ١٢٥ في العام ٢٠١٧ ثم إلى ٢١٢ منشأة للعام ٢٠١٨ من إجمالي عدد الطلبات البالغة ٧٠٠ طلب.

وطالب عضو الغرفة محمد الحلاق بإتاحة المجال ضمن برنامج الأئمة المنجز في المؤسسة بتمكين أصحاب العمل بالاستعلام عن بياناتهم عبر الشبكة، ودفع المستحقات المالية وغيرها من المعاملات عبر الشبكة لتخفيف الاحتكاك بين العمال والموظفين والحد من الفساد. وطالب كذلك بقبول تصريح صاحب العمل حول ترك العامل لعمله وإنه لعله والتحقق من صحة تصريحه ومحاسبته لاحقاً في حال ثبت وقوع ظلم أو غبن على العامل.

وشرح الحاضررون لكيات التعامل بين أصحاب العمل ومفتشي العمل والتأمينات أثناء قيامهم بأداء مهامهم بما يضمن حقوق أصحاب العمل والدولة بشكل عادل ومنصف ما يؤدي إلى بناء الثقة المطلوبة بين الطرفين.

كشف عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاذ عن تباین في وجهات النظر بين مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق واتحاد غرف التجارة في مسألة موافقة الاتحاد على الربط بين عدد العمال الدرجة للتجار المتسجلين لغرف التجارة، الذي صدر قبل صدور تعميم بهذا الخصوص من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

جاء ذلك خلال ندوة الأربعاء التجارية في غرفة تجارة دمشق أمس تحت عنوان «حقوق وواجبات صاحب العمل لدى زيارة مفتشي العمل والتأمينات»، إذ بين الجلاذ أن مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق رفض هذا الربط الوارد بتعميم وزارة التجارة، واصفاً إياه بغير المنطقي، وغير المطابق للواقع، ويتناقض مع قانون اتحاد غرف التجارة الذي يخضع للمناقشة في لجان مجلس الشعب المختصة.

ودعا الجلاذ القائمين على تعديل قانون اتحاد غرف التجارة إلى الأخذ بالحسبان هذه المسألة، وإلغاء الربط بين الدرجة الوظيفية للتاجر وعدد العمال، مع تأييدهم الكامل لتسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية وضمان حقوق العمال وأصحاب العمل.

من جانبه، كشف مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يحيى أحمد عن صرف ٦١٠ مليارات ليرة سورية لنصف مليون من أصحاب المعاشات التقاعدية خلال سنوات الأزمة، من دون توقف، منها ١٣٠ ملياراً العام الفائت (٢٠١٨)، وتلتزم المؤسسة بدفع مستحقات شهرية لهؤلاء بقيمة ١١ مليار ليرة، وأنها ملتزمة بأداء دورها في الحماية الاجتماعية لنحو مليوني عامل على رأس عملهم.

وبين الأحمّد أن المؤسسة تمكنت من الحفاظ على الأمان والسلم الاجتماعي بدوام وقائتها بالتزاماتها تجاه العمال في المحافظات كافة ودفع المستحقات التأمينية لهم بالكامل، مشيراً إلى تعاون غير مسبوق من التجار في تسجيل العمال، وذلك بالتعاون مع اتحاد العمال. وأكد الأحمّد أن المركز المالي للمؤسسة غير مهتز، ولها

وفق أرقى المعايير والمواصفات

٨٠ بالمئة من البنى التحتية لـ«ماروتا سيتي» أصبحت جاهزة والعمل جارٍ لإتمامها قريباً



الصحي وتعميدات المياه، وهي عبارة عن مجموعة من الوسائل التي تستخدم في توفير الخدمات الأساسية التي تعتمد عليها حياتنا اليومية من شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات والخدمات والمرافق الضرورية، ويكمن تعريفها بشكل عام أنها مجموعة العناصر البنوية المترابطة لتوفير إطار دعم البنية التتموية الكاملة، هو مصطلح مهم للحكم على تنمية المنطقة.

في عام ١٨٨٧ استخدم مصطلح البنية التحتية ليشير إلى الأعمال الإنشائية لأول مرة، حيث كانت فكرته في الجمع بين المواد الصناعية والطبيعية وإنشاء بنيات جديدة تعمل على مساعدة الأفراد في تسهيل حياتهم، ثم أصبح المصطلح يستخدم بعمومية أكثر، فأطلق للإشارة إلى الأشغال العامة ودورها في بناء البيئات السكنية وحسن استثمار المساحات الجغرافية غير المستخدمة وإعادة تخطيط وبناء المدن والقرى مجدداً، ويستخدم المصطلح بهذا المعنى حتى يومنا هذا.

البصرية (Fiber Optic)، إذ سيتم تمديد جميع هذه الخدمات ضمن أنفاق البنية التحتية التي تم إحداثها وفق أحدث المواصفات. ويبلغ طول أنفاق الخدمات التي تم تنفيذها ١٧ كيلو متراً، كما تم ربط البنية التحتية مع نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، بحيث يتم الاستفادة من هذه الأنظمة في عمليات المتابعة، وإجراء صيانة الأعطال تحت الأنفاق من دون أن يؤدي إجراء هذه العمليات إلى أي إزعاج للقائنين في المدينة.

وفي حديث البنية التحتية، الجدير ذكره أن تحضر المدن ومدى تقدمها يقاس بامتصامها في البنية التحتية، التي تعد العمود الفقري والعماد الأساسي الذي تعتمد عليه الاستثمارات والمشروعات الكبرى التي تساهم في تنمية المجتمع وتوفير مناخ صحي وأمن للفرد والمجتمع. البنية التحتية (Infrastructure)، هي البنى المادية والتنظيمية الأساسية اللازمة لتشغيل المجتمع أو الأعمال، مثل الاتصالات بالإضافة لنظام الصرف

أنجز مشروع «ماروتا سيتي»، نحو ٨٠ بالمئة من البنى التحتية اللازمة، بما ينسجم مع أهمية المشروع، ومتطلباته، ووفق أرقى المعايير والمواصفات، والعمل جارٍ حالياً، وفق جدول زمني محدد، لإتمام إنجاز كامل البنى التحتية للمشروع، قريباً، بحيث تكون قادرة على تخديم المنطقة المخطط لها أن تكون نموذجاً للمناطق العصرية، بكل تفاصيلها.

«ماروتا سيتي»، هذا المشروع العمراني الحديث، سيضم مجموعة متنوعة من النشاطات، ابتداءً من الإطارات السكني للإطارات التجارية والاستثماري، بالإضافة للقطاعات الخدمية، ما جعل تنفيذ بنى تحتية تتلاءم مع هذا المشروع مطلباً أساسياً تم العمل على تنفيذه.

البنية التحتية في «ماروتا سيتي» تم تنفيذهما بأعلى المواصفات والمعايير العالمية، وذلك لتأمين جميع احتياجات المدينة الحديثة، بأعلى مستوى، ابتداءً من الكهرباء للماء ومعالجة المياه وشبكات الأنابيب